حرية الإنترنت خلال الأزمات: الحدود والقيود

Internet Freedom During Crises: limits and Restrictions

إبراهيم الخصاونة[1،*]، وعبدالكريم الدبيسي[2]

Ibrahim Al khasawneh[1] & Abdulkareem Al-Debaisi[2]

[1]قسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة البترا، عمان، الأردن.
[2]قسم الإعلام، جامعة المستقبل، بابل، العراق

[1]Department of Radio and Television, Faculty of Information, University of Petra, Amman, Jordan. [2]Department of Media, Al-Mustaqbal University, Babylon, Iraq

*الباحث المراسل: ibrfk200@hotmail.com

تاريخ التسليم: (2022/10/27)، تاريخ القبول: (2023/3/21)

DOI: 10.35552/0247.37.11.2114

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المحددات التي تفرضها بعض النظم السياسية في العالم لتقييد حرية الإنترنت خلال الأزمات السياسية، والصراع، ومخاطر تلك المحددات والقيود على حرية التعبير عن الرأي وحقوق الإنسان. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لبيان الإطار النظري لمفهوم حرية استخدام البشر لشبكة الإنترنت، وحرية الإنترنت كونها أحد حقوق الإنسان، ودور الإنترنت في تشجيع حرية التعبير عن الرأي العام، وأنواع القيود المفروضة عليها في الظروف الاعتيادية، وفي وقت الأزمات، والغايات من تلك المحددات وتأثيرها على المجتمعات. وخلصت الدراسة إلى أن حرية استخدام الإنترنت كونها من حقوق الإنسان ما يزال يشوبه الكثير من القيود، وأن الولايات المتحدة استخدمت مفهوم حرية الإنترنت لتحقيق دوافع سياسية، ووسيلة لفرض أجندتها على بعض النظم السياسية في العالم، بهدف تعزيز قوتها وحماية مصالحها، وأن أبرز القيود المحددة لحرية استخدام الإنترنت خلال الأزمات هي؛ قطع الإنترنت، وفرض الرقابة، وتقييد حق الوصول إليها، وأشارت النتائج إلى تزايد حالات قطع الحكومات المتعمد للإنترنت في عدد من دول العالم، إذ بلغت 96 حالة منذ بداية عام 2022 ولغاية نهاية الربع الثالث منه، قامت بها 21 دولة لمواجهة احتجاجات، أو تظاهرات أو صراعات سياسية، وتدل هذه المؤشرات على انتهاكات متزايدة لحرية الإنترنت في الأزمات.

الكلمات المفتاحية: حرية الإنترنت، الرقابة على الإنترنت، قطع الإنترنت خلال الأزمات، حقوق الإنسان.

Abstract

The study aimed to reveal the limitations imposed by some political systems in the world to restrict Internet freedom during political crises, conflict, and the dangers of those limitations, restrictions on freedom of expression and human rights. The study adopted the descriptive approach to explain the theoretical framework of the concept of freedom of human use of the Internet, freedom of the Internet as a human right, the role of the Internet in encouraging freedom of expression of public opinion, the types of restrictions imposed on it in normal circumstances and in times of crisis, and the motives of those determinants and their impact on societies. The study concluded that the freedom to use the Internet as a human right is still tainted by many restrictions, and that the United States used the concept of Internet freedom to achieve political motives, and as a means to impose its agenda on some political systems in the world, with the aim of strengthening its power and protecting its interests, and that the most prominent limitations on the freedom of Internet use during crises are;Internet shutdown, imposing censorship, and restricting access to it, and the results indicated an increase in cases of deliberate government Internet shutdown in a number of countries in the world, reaching 96 cases since the beginning of 2022 until the end of the third quarter of it, carried out by 21 countries to confront protests, demonstrations or Political conflicts, and these indicators point to increasing violations of Internet freedom in crises, and human rights.

Keywords: Internet freedom, Internet censorship, Internet shutdown during crises, human rights.

مقدمة

أحدثت شبكة الإنترنت ثورة في عالم الاتصالات بشكل لم يسبق له مثيل، وقد مهد اختراع التلغراف، والهاتف، والراديو، والحاسوب الطريق لهذا التكامل غير المسبوق من القدرات، إذ تمتلك شبكة الإنترنت قدرة إذاعية عالمية، وآلية لنشر المعلومات، ووسيلة للتعاون، والتفاعل بين الأفراد وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم تتخطى محددات الموقع الجغرافي. وتمثل شبكة الإنترنت ابتكاراً تكنولوجياً أضفى تحولات، ومزايا على وسائل الإعلام الرقمي، ونظامها المؤسسي، من حيث التوسع، والتسويق، وغيرها، وبالتالي فشبكة الإنترنت تُعد موطناً للتحولات الاجتماعية

الجديدة، وغالباً ما تستخدم لفهم التغيير الاجتماعي المتسارع، وفق منظور يركز على وسائل الإعلام كونه يسهم في تحريك العمليات الاجتماعية.

إن التطوير المستمر لشبكة الإنترنت التي دخلت جيلها الخامس، أسهم في سهولة وسرعة انتشارها عالمياً، وجعلها وسيلة أساسية للتعبير عن حرية الرأي في القرن الحادي والعشرين، متحدية بذلك دور وسائل الإعلام التقليدية مثل الراديو، والتلفاز، والجرائد، فقد بلغت نسبة معدل نمو عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية 1392 % خلال المدة من عام 2000- 2023، وبلغ عدد مستخدمي الشبكة 5,3 مليار شخص في العالم بنسبة69%، وبلغ عدد مشتركي الفيسبوك 3,1 مليار بنسبة 39.8% في عام 2022. (www.internetworldstats, 2022)

ساعد تطور تكنولوجيا الاتصال الرقمي في ظهور شبكة الإنترنت التي انتجت بيئة إعلامية عالمية مكنت المواطنين في دول العالم من خيارات متعددة لنشر الأخبار، والمعلومات، والترفيه أكثر من أي وقت مضى، وأضافت شبكة الإنترنت فرصاً للأفراد، والجماعات، والمنظمات من التعبير عن آرائهم، وطرح أجنداتهم، وانتقاداتهم عبر منصات رقمية، وشبكات تواصل اجتماعي جذابة، ومتطورة، وسهلة الاستخدام، وانتقلت شبكة الإنترنت من كونها وسيطاً اتصالياً يعتمد على النص إلى وسيط اتصالي بمزايا متعددة يعتمد على الصورة، والصوت، والفيديو إلى حد كبير في إنشاء الأخبار والمعلومات ونقلها، لاسيما خلال فترة الحروب، والأزمات، والاضطرابات السياسية، والكوارث الطبيعية في العديد من البلدان الغنية، والفقيرة حول العالم.

شهدت بعض دول العالم في السنوات القليلة الماضية تفاقم الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية التي كان لشبكة الإنترنت دور كبير في تأجيج التظاهرات والاحتجاجات خلال تلك الازمات، والتأثير في تشكيل اتجاهات الرأي العام، ويرجع سبب ذلك إلى سرعة نمو عدد المشتركين في الشبكة التي تعد الوسيط الاتصالي الأساسي في نشر وسائل الاتصال، والإعلام الرقمي، وشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت جزءاً مهماً من حياة الناس في المجتمعات كافة، إذ اتاحت شبكة الإنترنت قدراً كبيراً من حرية التعبير عن الرأي، لذلك سعت بعض الدول إلى فرض الحظر على استخدام الإنترنت خلال الأزمات في محاولة لفرض سيطرتها في مواجهة الأزمة، والحد من تصاعد تأثيراتها على النظام السياسي القائم.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Ritonga, 2022) الوصفية إلى تحليل انتهاكات حرية الإنترنت في الصين من منظور دولي لحقوق الإنسان، والتدابير القانونية لحماية حرية الإنترنت هناك، باستخدام نهج دراسة الحالة على عينة حصرية من القرارات التي أصدرتها الحكومة الصينية بشأن حظر الإنترنت في منطقة XINJIANG، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإجراءات التي تم اتخاذها في الصين تقوض حرية استخدام الإنترنت، وتنتهك الدستور الصيني لعام 1982، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، إذ تفرض السلطات الرسمية الرقابة على المعلومات بين الإنترنت العالمي، والإنترنت الصيني، من خلال جدار الحماية المسمى جدار الحماية الصيني العظيم، إذ يمكن للشعب الصيني الوصول إلى مواقع

الويب التي وافقت عليها الحكومة فقط، وتفرض الصين قواعد صارمة بشأن المعلومات التي يمكن لمستخدمي الإنترنت الوصول إليها، وتمارس القمع تجاه مواطنيها من الأقليات العرقية، والدينية، وتمنعهم من حرية التعبير عن الرأي.

هدفت دراسة (Kaye, 2022) الوصفية إلى رصد، وتحليل إجراءات عينة قصدية من شركات تكنولوجيا الاتصال بشأن الدعاية عبر الإنترنت، وإجراءات الرقابة وتأثيرها على حقوق الإنسان خلال الحرب الروسية الأوكرانية، وكشفت النتائج عن تقلب سلطة الدولة، والشركات على حقوق الإنسان عبر الإنترنت خلال الحرب، وأن الأحداث أظهرت القوة القسرية للدولة للسيطرة على التعبير عبر الإنترنت والخصوصية، والاحتجاج العام. لقد تعمقت الدولة في قمعها، واستخدمت القوة لإنفاذ القانون الجنائي، والمراقبة من قبل قوات الأمن، والرقابة من قبل منظم وسائل الإعلام، والمطالب القانونية، وغير القانونية ضد منصات الإنترنت. وقد فرض الاتحاد الأوروبي حظراً شاملاً على وسائل الإعلام الروسية التي تسيطر عليها الدولة، بتشجيع جزئي من الحكومة الأوكرانية، واستمرت شركات التكنولوجيا في محاولتها التخفيف، إن لم يكن منع، الإضرار بحقوق الإنسان. وخلصت النتائج إلى أن شركات التكنولوجيا الأجنبية حافظت مع شركائها المحليين الوصول إلى الإنترنت في أوكرانيا، وقاوموا الرقابة والدعاية الروسية، مما أدى إلى حجب روسيا لمنصات الإنترنت الرئيسة.

تناولت دراسة (Schreiner, 2018) المسحية موضوع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي خلال الأزمات والحرب، دراسة حالة استخدام Twitter تويتر أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات في ساحل العاج ولاية كوت ديفوار، بهدف التأكيد على إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير الديمقراطية في سياق الأزمات والحرب، وخلصت الدراسة بعد تحليل مضمون عينة عشوائية من تغريدات تويتر بلغ عددها 15828 تغريدة، إلى أن Twitter كان يستخدم بشكل أساسي للنقاش السياسي، والحصول على المعلومات والآراء، مما ساعد على تحول الأزمة إلى حرب أهلية، كما استخدم من قبل مجموعة صغيرة من المواطنين النشطين والمدونين، الذين يعملون قادة رأي، لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحاصرين في الأزمة. وأظهرت النتائج كذلك أن تويتر، استُخدم لنشر المعلومات الكاذبة، والتعبير عن العنف اللفظي، ونشر الشائعات.

وسعت دراسة (Carr, 2013) إلى توضيح مفهوم حرية الإنترنت الذي أصبح يحتاج إلى بيّان آلية تطبيقه عالمياً. وأن مفهوم هذه الحرية تشكل دعامة مركزية لعقيدة السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. وتمثل جزءاً من أجندة واضحة لحقوق الإنسان في هذه السياسة، وتشكل حرية الإنترنت عنصراً من عناصر قوة السياسية الخارجية للولايات المتحدة، وتوضح الدراسة كيف تكيّفت وزارة الخارجية الأمريكية مع عصر المعلومات بطريقة تسخر فيها عمل الوكالات الفردية لتعزيز سلطة الدولة، إلا أن توظيف مفهوم حرية الإنترنت باعتباره عامل قوة في السياسية الأمريكية جعل ذلك المفهوم يواجه إشكالية في شرعيته.

تناولت دراسة (Figliola, 2013) الوصفية أهمية تعزيز حرية الإنترنت ضمن السياق السياسي، وحقوق الإنسان في المجتمعات المغلقة، لأنها أصبحت مصدراً بديلاً عن وسائل الإعلام، وأحياناً وسيلة للتنظيم السياسي. واعتمدت الدراسة على تحليل عينة قصدية من المعلومات عن

جهود القطاعين الفيدرالي، والخاص الأمريكي لتعزيز، ودعم حرية الإنترنت العالمية، وقدمت الدراسة وصفا لتشريع حرية الإنترنت من المؤتمر 112، ووصفا لتقنيات الرقابة والتحايل. وأثبتت الدراسة أن الانفتاح، وحرية التعبير المسموح بهما من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات ومواقع مشاركة الفيديو وغيرها، أنهما قوة غير مسبوقة، وغالباً ما تكون مؤثرة في بعض المجتمعات المغلقة، لذلك تسعى بعض الحكومات إلى امتلاك تكنولوجيا الرقابة للحفاظ على سلطتها، والتحكم في الأفكار والمعلومات التي يتلقاها مواطنوها، وهذا يتطلب عدم السماح لتلك الدول المغلقة بامتلاك تكنولوجيا الرقابة التي تساعدها على قمع، وفرض الرقابة على مواطنيها.

وأشارت دراسة (Cerda, 2013) إلى أن التطور التكنولوجي يوفر فرصاً جديدة لتقدم الإنسانية، وكذلك لتعزيز حقوق الإنسان، على الرغم من أنه، في الوقت نفسه، يظهر مخاطر جديدة لهذه الحقوق في السنوات الأخيرة، وقد أكدت المبادرات بين القطاعين العام، والخاص الحاجة إلى تعزيز حرية استخدام الإنترنت، وحمايتها باعتبارها عاملاً أساسيا لتطبيق حقوق الإنسان، وتعزيز اتجاهات الديمقراطية في المجتمع. وأكدت الدراسة أن التركيز على حرية الإنترنت محدود، لأنه يقدم وجهة نظر منحرفة عن أهمية حقوق الإنسان في بيئة الإنترنت، بسبب القيود، لذلك يجب دمجهما في نهج الإنترنت الذي يدعمه التركيز الشامل على حقوق الإنسان للإنترنت.

التعليق على الدراسات السابقة

ساعدت الدراسات السابقة في صياغة عنوان الدراسة، وإشكاليتها، وكذلك تحديد أهدافها وأسئلتها، بغية الكشف عن الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة عن موضوع حرية الإنترنت، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة توصياتها التي أكدت ضرورة اتخاذ إجراءات، وقرارات على مستوى دولي لضمان حرية الإنترنت، بناءً على مراجعة نتائج الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع حرية الإنترنت. ولعل أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، موضوعها الأساسي، إذ سعت إلى رصد، وتوثيق حالات قطع الإنترنت خلال الأزمات في عدد من دول العالم، بينما اقتصر تناول معظم الدراسات السابقة على موضع حرية الإنترنت بشكل عام، أو دراسة حالة حرية الإنترنت في دول ما. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بشمولية عينتها القصدية التي شملت 21 دولة من الدول التي مارست تقييد حرية الإنترنت، أو قطعها خلال الأزمات للمدة من 1كانون الثاني 2021 ولغاية 2022/9/31، وتكاد تتفق الدراسة الحالية مع منهجية معظم الدراسات السابقة التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

مشكلة الدراسة

دلت الملاحظة العلمية، وعملية المسح للدراسات السابقة، على وجود فجوة بحثية فيما يتعلق بموضوع حرية الإنترنت خلال الأزمات، وحجب استخدامها في عدد من الدول في العالم. وتنطلق هذه الدراسة لسد تلك الفجوة البحثية، فقد تزايدت مؤخرا الحالات التي تلجأ فيها حكومات عدد من الدول إلى إجراءات قطع أو حجب بعض خدمات شبكة الإنترنت عن المواطنين في أوقات الأزمات، مما باتت تشكل تلك الإجراءات تهديدات مؤثرة على حرية استخدام شبكة الإنترنت كحق

من حقوق الإنسان، وتقييدا لحرية التعبير عن الرأي. إن ارتفاع عدد تلك الحالات، واستمرارها دونما حلول ناجعة يستدعي دراسة موضوع تراجع حرية الإنترنت خلال الأزمات، ومعرفة تأثيراتها على حقوق الإنسان، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لرصد، ومتابعة، وحصر عدد حالات حجب الإنترنت، التي تمثل المتغيرات الأساسية للدراسة، وبيّان مستوى الظاهرة، وتأثيراتها على حقوق الإنسان، كمتغيرات تابعة تمثل مخرجات المنهج الوصفي التحليلي التي تساعد في صياغة الإطار المفاهيمي لحرية الإنترنت، والتوصيات التي من شانها حماية حرية استخدام الإنترنت، وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي؛ ما مستوى حرية استخدام الإنترنت خلال الأزمات، وحدود هذه الحرية، والقيود التي تفرضها الدول عليها؟

أسئلة الدراسة

1. ما الإطار المفاهيمي لحرية استخدام الإنترنت كحق من حقوق الإنسان؟
2. ما القيود المحددة لحرية استخدام الإنترنت خلال الأزمات؟
3. كم عدد حالات قطع الإنترنت خلال الازمات في العالم؟
4. ما أبرز حالات قطع الإنترنت خلال الأزمات في عامي 2021 و2022؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للدراسة في بيان الإطار المفاهيمي لحرية الإنترنت كونه من حقوق الإنسان ينبغي احترامه، وكشف التباين في وجهات النظر بين عدد من الدول في العالم حول طبيعة هذا الحق، والتركيز على أهمية توحيد الإطار المفاهيمي لحرية الإنترنت في العالم، والدعوة إلى إصدار تشريعات دولية تحمي حرية استخدام شبكة الإنترنت.

الأهمية التطبيقية: تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في رصد حالات القطع الحكومي المتعمد لشبكة الإنترنت التي تقوم به بعض الدول، والكشف عن ازياد حالات فرض بعض الدول في العالم لحجب خدمة الإنترنت، أو فرض الرقابة على مستخدميها خلال الأزمات، ومخاطر ذلك على تعطيل حرية التعبير عن الرأي، وكذلك الكشف عن طبيعة الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أساليب مراقبة وحجب، وتعطيل لخدمة الإنترنت، بمسوغات حماية الفرد والمجتمع.

أهداف الدراسة

1. تعريف الإطار المفاهيمي لحرية استخدام الإنترنت كونه أحد حقوق الإنسان.
2. معرفة القيود التي تفرضها بعض الدول للحد من حرية استخدام الإنترنت خلال الأزمات.
3. بيّان عدد حالات قطع الإنترنت خلال الازمات في العالم.
4. التعرف على أبرز حالات قطع الإنترنت خلال الأزمات في عامي 2021 و2022.

مصطلحات الدراسة

حرية الإنترنت؛ وتعرف اصطلاحا؛ بأنها تشمل الحقوق الرقمية، وحرية الحصول على المعلومات، والحق في الوصول إلى شبكة الإنترنت، والتحرر من الرقابة على الإنترنت، وحيادية الشبكة، واستقلالها كوسيلة محددة للتعبير عن الآراء وتلقي المعلومات. (Jorgensen, 2001, p30) وتعرف إجرائيا بأنها؛ حق الفرد في استخدام شبكة الإنترنت دون عوائق خلال الأزمات، لضمان حرية التعبير عن الرأي، دونما إساءة استخدامها في نشر ما يلحق ضرراً بقيم المجتمع، وأخلاقه.

الأزمة؛ وتعرف اصطلاحا؛ بانها موقف مفاجئ يهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة، وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، والتهديد القائم للمصالح الحيوية، وقد تحدث الأزمة للفرد، كما تحدث للجماعة والدول، (Ibrahim, 1993, p 297) وتعرف الأزمات إجرائيا بأنها؛ الأزمات السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الدينية أو الثقافية، أو العسكرية، أو الأمنية التي تحدث في دولة ما، وتهدد النظام الحاكم، ويرى بعض الباحثين يمكن أن تتداخل الأزمات المختلفة مع بعضها بعضاً، وتكون بمثابة بوادر أو عواقب لأزمات أخرى. (Bergman et al, 2022, p 473)

القيود المحددة لحرية الإنترنت؛ وتعرف اصطلاحا؛ بأنها الأساليب والتقنيات المستخدمة لفرض الرقابة على شبكة الإنترنت، أو قطع الاتصال بالشبكة، أو تقييد حق الوصول إليها، (Figliola, 2010, p. 17) وتعرف إجرائيا بأنها؛ القيود التي تستخدمها عدد من الدول في العالم مثل؛ قطع خدمة الإنترنت، وفرض الرقابة على الشبكة، أو حجب بعض المواقع عليها، وتقييد حق الوصول إليها، او أبطاء سرعة الخدمة خلال الأزمات.

منهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تقوم على رصد ظاهرة قيام حكومات عدد من الدول بإجراءات لحجب خدمة شبكة الإنترنت عن المواطنين خلال الأزمات، ومتابعة تطوراتها، وتعتمد منهج المسح نموذجا معياريا لخطوات جمع المؤشرات، والبيانات الدقيقة عن الظاهرة لرصد، ومتابعة، وحصر عدد حالات قطع حجب خدمة الإنترنت التي تمثل المتغيرات الأساسية للدراسة، وبيّان مستوى الظاهرة، ومعرفة تأثيرها على حرية الإنترنت، وحرية التعبير عن الرأي، وحقوق الإنسان، كمتغيرات تابعة، تمثل مخرجات التحليل الذي يساعد تفسيرها في صياغة التوصيات العملية لمواجهة تداعيات ظاهرة انتهاك حرية الإنترنت خلال الأزمات.

عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدول التي قامت حكوماتها بقطع، وحجب خدمة الإنترنت خلال الأزمات، وقد تم اختيار عينة قصدية من 21 دولة من الدول التي مارست تقييد حرية الإنترنت، واتخذت إجراءات قطع، أو حجب خدمة شبكة الإنترنت عن المواطنين خلال الأزمات، وهذه الدول هي؛ روسيا، كازخستان، نيجيريا، إيران، أثيوبيا، ميانمار، السودان، الهند، إسرائيل، أوغندا، كوبا، بنغلادش، بوركينا فاسو، سوريا، اليمن، العراق، باكستان، الكونغو، زامبيا، تشاد،

وكولومبيا. ومارست هذه الدول تقييد حرية الإنترنت، أو قطعها خلال الأزمات خلال المدة؛ من الأول من كانون الثاني 2021 ولغاية 2022/9/31.

الإطار المفاهيمي

مفهوم الإنترنت

استخدم مصطلح الإنترنت أول مرة عام 1983 فالإنترنت (Internet) في اللغة الإنجليزية عبارة مشتقة من (International Network) أي الشبكة العالمية، وتعني لغوياً الترابط بين الشبكات، ومع تعدد التعريفات التي أطلقت على شبكة الإنترنت، لكن يتفق أغلب الباحثين على أنها أهم ثورة في مجال تطور وسائل الاتصال، ومن هذه التعريفات: شبكة الإنترنت؛ وسيط اتصالي له مزايا متعددة، يتم بواسطتها نقل، وخزن، واسترجاع المعلومات، والبيانات والصوت، والصور، والفيديو بسرعة وسهولة. (Al Debaisi, 2022, p.50) وفي 24 أكتوبر 1995، أصدر المجلس الوطني الاتحادي الأمريكي قراراً بتعريف مصطلح الإنترنت على النحو الآتي: "نظام المعلومات العالمي الذي يرتبط بمساحة عنوان فريدة عالمياً تستند إلى بروتوكول الإنترنت (IP)، وملحقاته. وقادر على دعم الاتصالات باستخدام مجموعة بروتوكول التحكم في الإرسال، بروتوكول الإنترنت (TCP / IP) أو الامتدادات اللاحقة، أو البروتوكولات الأخرى المتوافقة مع بروتوكول الإنترنت. ويوفر، أو يستخدم، أو يجعل من الممكن الوصول إليه، سواء بشكل عام، أو خاص، خدمات عالية المستوى من الاتصالات، والبنية التحتية ذات الصلة الموصوفة هنا". (Leiner, *et al*. 2009, p. 27)

مفهوم إنترنت الأشياء

عرّف كيفن أشتون إنترنت الأشياء IoT بأنه؛ اتصال الأشياء المادية، والأماكن عبر الإنترنت. وتحدد هذه الرؤيا ثورة تكنولوجية حيث سيتم ربط الأشياء المادية، والافتراضية بأشياء أخرى، بواسطة بنيّة شبكة الإنترنت (Noura, *et al*. 2019, p. 802) وعرّفت مجموعة الأبحاث الأوروبية إنترنت الأشياء على النحو التالي: "بنية تحتية ديناميكية لشبكة عالمية ذات إمكانات تكوين ذاتي استناداً إلى بروتوكولات اتصالات قياسية، وقابلة للتشغيل البيني حيث يكون للأشياء المادية، والشخصيات الافتراضية هويات، مادية السمات، واستخدام واجهات ذكية ليتم دمجها بسلاسة في شبكة المعلومات". (Jaiswal & Mason, 2018, p.7)

ويشير ذلك إلى أن إنترنت الأشياء مفهوم حاسوبي يُعبّر عن فكرة اتصال مختلف الأجهزة المادية بشبكة الإنترنت، وقدرة كل جهاز على التعريف بنفسه للأجهزة الأخرى. إنها شبكة افتراضية تجمع بين مختلف الأشياء المصنفة ضمن الإلكترونيات، البرمجيات، أجهزة الاستشعار، المحرّكات وتصل بينها عن طريق الانترنت، الأمر الذي يتيح لهذه الأشياء إمكانية تبادل البيانات فيما بينها، وبمجرّد اتصال هذه الأجهزة بالإنترنت سيصبح لها كيان رقمي يمثلها، مما يتيح إمكانية التحكّم بها من أي مكان في العالم، وبالتالي الحصول على كمّ كبير من البيانات من عدّة أماكن. وإحدى أهم نتائج هذا الاتصال الرقمي المكثف، إن تدفق البيانات عبر الحدود هي السمات المميزة لعولمة القرن الحادي والعشرين. ويتوقع الخبراء إحراز تقدم كبير بحلول عام 2025،

وسيصبح بإمكان الناس التفاعل مع المعلومات باستخدام جميع حواسهم. وسيكون حجم الأجهزة المتصلة الحالية أكثر صغراً، وتندمج ببطء في جزء من الجسم الذي يرتبط منه الإحساس الخاص، إلى الجهاز. (www.Pew, 2014) ، مما سيكون للشبكة تأثير فاعل في تشكيل ميول الجمهور واتجاهاتهم.

مفهوم حرية الإنترنت

يختلف مفهوم حرية الإنترنت في دول ومجتمعات الإنترنت، فبعض الحكومات المتشددة تصوغ العبارة لتناسب مراميها وأغراضها، وهناك اختلافات عديدة أخرى حول مشروعية تقييد الحرية، والمراقبة تغذيها القيم. ويرى ديريك بامبأور: "أهمية احترم القيم الأساسية التي توجه تلك القرارات، من الوجهة البلاغية، يدعم كل الناس حرية الإنترنت لكن الحرية تعني أشياء مختلفة لها أهمية متنوعة عند قياسها مقابل مصالح أخرى في دول وثقافات مختلفة، هذا التباين في المعايير يبرز في عدة قضايا مثل حق الوصول إلى الإنترنت، التهديدات للحرية، السيطرة على محتوى الإنترنت، وإدارة الإنترنت". باختصار فإن مفهوم حرية الإنترنت حسب وجهة نظر ديريك بامبأور يحمل في طياته مجموعة من الاختلافات حول كيف يجب ان تعمل شبكة الإنترنت؟ (Bambauer, 2010, p 5)

تُعرَّف حرية الإنترنت بأنها؛ "القدرة على القيام بأشياء قانونية على الإنترنت في معظم الديمقراطيات"، إن العديد من الدول، وعلى الأخص الصين، تحد بشدة من حرية الإنترنت لكن الحرية ليست ترخيصاً مجانياً للقيام بكل ما يشاء المرء فعله، وليست كل الإجراءات التي تحد من حرية الإنترنت انتهاكات في الواقع، مثل؛ تُقيد الحكومات حق الوصول إلى المواد الإباحية للأطفال على الإنترنت، فإن ذلك لا يمثل انتهاكاً لحقوق، وحرية مستخدمي الإنترنت. وكذلك الحال إذا اتبعت الشرطة القواعد القضائية، واعتقلت شخصاً قام بخرق القانون، سواء عبر الإنترنت، أو خارج الإنترنت، وهو ما تريده المجتمعات، وتحتاجه للمحافظة على قيمها الاجتماعية والأخلاقية. (Atkinson & McLaughlin, 2020, p 3)

وتمثل حرية الإنترنت عدداً كبيراً من الممارسات المجتمعية مثل؛ تطوير التكنولوجيا، والإنتاج الإعلامي، والعمل السياسي، التي تسعى العديد من الجهات الفاعلة، إلى تحديد معناها باستمرار ضمن السياقات السياسية، والاقتصادية، والتاريخية، والثقافية. إن للممارسات الاجتماعية آثاراً معيارية على مناقشات حوكمة الإنترنت فيما يتعلق بحرية الإنترنت، ومنها التوقعات بشأن دعم الدولة للحقوق عبر الإنترنت، فالعلاقة بين الحرية، والدولة لا ينبغي أن تستبعد المفاهيم الإيجابية الممكنة لحرية الإنترنت التي تلتزم الدولة فيها لضمان حماية الحقوق العامة، والخاصة عبر الإنترنت. (Hellegren, 2020, p23)

وأثار تحديد مفهوم حرية الإنترنت نقاشاً، واختلافاً أكثر ما أثير عن مفهوم حرية الصحافة، وذلك لانتشار الإنترنت عالمياً، ولتداعياتها السياسية. ويمكن إرجاع التمايز بين حرية الإنترنت الإيجابية، والسلبية إلى حقبة ما قبل الإنترنت، عندما ميّز الباحثون بين معاني حرية الصحافة، السلبية ـ أي التحرر من الرقابة ـ وحرية الصحافة الإيجابية ـ قدرة الجمهور على استخدام وسائل

الإعلام. لذلك، لا تقتصر مسؤولية الحكومة على حماية انفتاح الإنترنت فحسب، بل تتمثل أيضاً في تعزيز الوصول الشامل والمشاركة. إن الإطار المفاهيمي الذي يدمج حرية الإنترنت الإيجابية، والسلبية على حد سواء يعكس بشكل جيد تطبيق نهج حقوق الإنسان على حرية الإنترنت، والاعتقاد بأن معايير حقوق الإنسان الدولية قابلة للتطبيق على حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت. (Shen, 2017, p 2102).

حرية الإنترنت حق من حقوق الإنسان

يُعبّر مفهوم حرية الإنترنت عن إطار معياري لكيفية عمل الإنترنت، وكيفية استخدامه عالمياً، إذ أعلن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو 2012؛ أن حرية الإنترنت تعد حقا من حقوق الإنسان، وجاء هذا الإعلان لتعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها والتمتع بها على الإنترنت. ودعا المجلس جميع الدول إلى تسهيل الوصول إلى الإنترنت، والتأكد من حماية، ودعم ذلك الحق باعتباره حقاً من حقوق حرية التعبير.(www.UN Human Rights Council, 2012) وعلى الرغم من ذلك ما تزال بعض الدول تمارس انتهاكات متكررة لهذا الحق تحت مبررات حق سلطة الدولة في حماية أمن الدولة والمجتمع، والأمن السيبراني. يمكن القول إن بعض الدول التي تقيد حرية الإنترنت تستخدم الأمن السيبراني ستاراً لمواجهة مخاوف أعمق بشأن تهديد حرية التعبير السياسي على الإنترنت لاستقرار النظام السياسي.

وقد طورت الأمم المتحدة آليات لتحديد الدور القانوني للدول في إدارة الإنترنت، وحماية حق الفرد في حرية التعبير عبر الإنترنت، إذ تصادق الأمم المتحدة على نهج أصحاب المصلحة المتعددين في صنع سياسة الإنترنت التي تسمح بالمشاركة المتساوية للدول، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في إدارة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، طورت الأمم المتحدة قانوناً غير ملزم يحض الدول على حماية الحق في حرية التعبير على الإنترنت، وفقا لما نصت عليه المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (Burdiak & Szalai, 2021, p16)

سعت النظم الليبرالية إلى تأكيد الارتباط الوثيق بين حرية الإنترنت، وحقوق الإنسان، وأن الوصول إلى الإنترنت هو حق من حقوق الإنسان المدنية الذي يجب أن يُنظر إليه ضمن سياق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينبغي تعزيز هذا الحق وحمايته عالمياً. فقد أكد مشروع قانون حرية الإنترنت العالمي، رأي الولايات المتحدة المندد بالحكومات التي تقيد، وتراقب، وتحظر الوصول إلى المعلومات على الإنترنت. وأشار إلى أهمية نشر التقنيات الهادفة إلى منع الرقابة المفروضة على الإنترنت من الدول غير الديمقراطية لاضطهاد الذين يستخدمون الانترنت. كما تضمنت جهود حكومة الولايات المتحدة للتغلب على حظر الوصول إلى الإنترنت، تمويل مشاريع لتوفير برامج مكافحة الرقابة لمستخدمي الإنترنت في دول مثل؛ الصين، تحت مسوغ إن هكذا إجراءات ستمكن مواطني هذه الدول من ممارسة حقوقهم الأساسية باستخدام الإنترنت للتواصل مع بعضهم بعضاً، ومع العالم الخارجي. (Kellerhals, 2010, p18)

إن المفاهيم والأفكار الكامنة وراء حرية الإنترنت كونها سياسة خارجية للولايات المتحدة، تهدف إلى تعزيز المصالح الأمريكية، وهذه المفاهيم لا تخلو من دوافع سياسية لتقويض بعض النظم السياسية في العالم، ورغم محاولة وزارة الخارجية الأمريكية تأطير دور الإنترنت، وتكنولوجيا الهاتف المحمول، وشبكات التواصل الاجتماعي في احتجاجات "الربيع العربي" باعتباره نهجاً حتمياً للتطور التكنولوجي. إلا أنها لم تستطع النأي بنفسها عن الاتهامات بالتشجيع الفعّال لتغيير عدد من النظم السياسية، وذلك بتمويل وتوفير التكنولوجيا التي تساعد المعارضين، والمتظاهرين على التهرب من الكشف، والتحايل على القيود الحكومية في الوصول إلى الإنترنت. هذه التناقضات في الرأي كشفت حقيقة أن وزارة الخارجية مولت تطوير أدوات تكنولوجية لمساعدة الأفراد على تجنب القيود الحكومية، والمراقبة في عدد من هذه الدول. وأثار الجمع بين حرية الإنترنت كونه من حقوق الإنسان، وإبراز القوة الأمريكية إشكالية شرعية حرية الإنترنت لأن من الصعب تحقيق التوازن بين تعزيز حقوق الإنسان، وما يرتبط بها من تعزيز مصالح الولايات المتحدة، وقوتها، مما أدى ذلك إلى تقويض أجندة حقوق الإنسان الحقيقية. (carr, 2013, p 629)

وتحاول العديد من المبادرات العالمية بقيادة الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني جعل الواقع يرقى إلى مستوى تطلعات حرية الإنترنت، وذلك بتكريس القواعد، والمبادئ، والمعايير التي تضمن بقاء الإنترنت مساحة عامة للتعبير الحر. وفي الوقت نفسه تظهر معايير أخرى ترغب في تقسيم الإنترنت إلى إقطاعيات يتم التحكم بها بشكل مستقل، وتحاول بعض الحكومات السيطرة على الإنترنت، وتنظيمها، والرقابة عليها بجميع أشكالها: المدونات، والاتصالات المحمولة، وشبكات التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك، وقد كرست هذه الحكومات موارد هائلة لتطوير الإنترنت، والاستفادة منها داخل حدودها وخارجها أيضا. (Kalathil, 2010, p70)

الرأي العام على الإنترنت

تكتسب شبكة الإنترنت أهميتها من سرعة، وسهولة انتشارها في دول العالم، فضلا عن أنها تمثل وسيطاً اتصالياً يمتاز بمزايا تفاعلية، فهي تنقل رسائل وسائل الإعلام الرقمي من صحافة رقمية، وراديو الإنترنت، والتلفزيون الرقمي التفاعلي، وشبكات التواصل الاجتماعي إلى جمهور واسع وكبير. ولهذا أصبحت الشبكة بما تنقله من أخبار، ومعلومات، وأحداث موثقة بالصوت، والصورة، والفيديو عاملاً فاعلاً، ومؤثراً في تشكيل اتجاهات الرأي العام على مختلف المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، إذ لا تمتلك وسائل الإعلام التقليدية مزايا وسائل الإعلام الرقمي التي أصبحت أكثر صلة، ومتابعة لنبض الشارع.

لقد أثبت الانفتاح، وحرية تعبير عن الرأي المسموح بهما من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ومواقع مشاركة الفيديو وغيرها من أدوات اتصال تفاعلية، أنهما يمثلان قوة غير مسبوقة، وقد تكون مدمرة في بعض المجتمعات المغلقة، مما جعل الحكومات التي تسعى إلى الحفاظ على سلطتها، والتحكم في المعلومات والأفكار التي يتلقاها مواطنوها، تقع في مأزق وتضارب مصالح؛ فهي تشعر أنها بحاجة إلى الوصول إلى الإنترنت للمشاركة في التجارة

العالمية، ومن أجل التنمية والنمو الاقتصادي، ومواكبة التطور التكنولوجي، لكنها تخشى أن السماح بالوصول المفتوح إلى الإنترنت قد يضعف سيطرتها على مواطنيهما. (Figliola, 2013, p. 31)

يمثل الرأي العام عبر الإنترنت آراء، ومواقف، ومشاعر مستخدمي الإنترنت. وتمتاز ظاهرة تشكيله عبر الإنترنت بسرعة الانتشار على نطاق واسع، إذ تساعد بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ذلك، فحدث صغير ربما يتطور إلى أزمة سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية كبيرة في وقت قصير. وقد يؤدي إلى تطورات، وخسائر فادحة على مختلف المجالات. وفي أزمة الرأي العام عبر الإنترنت، غالباً ما تتحكم الميول العاطفية بمستخدمي الإنترنت، لذلك أوصت بعض الدراسات بأهمية مراقبة الرأي العام على الإنترنت لتقييم مستوى الأزمة، وتنفيذ الإنذار المبكر لها، والتدخل لمنع انتشارها في الوقت المناسب بواسطة تصميم نظام للتقييم الكمي لدرجة تأثير الرأي العام الشبكي. (Meng & Wang, 2022, p 598)

ومن هنا بدأت النظم السياسية، والحكومات الديمقراطية، وغير الديمقراطية تسعى إلى السيطرة على شبكة الإنترنت، إدراكاً منها لمخاطر ما ينشر على الشبكة من مصادر معلومات مختلفة سواء كانت حقيقية، أو زائفة، وتأثيراتها على تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وقد سعت بعض النظم السياسية في العالم، والشركات، والمؤسسات البحثية إلى ابتكار أساليب متقدمة لرصد ومتابعة وتصنيف قضايا الرأي العام على الإنترنت بوقت مبكر باستخدام تقنيات تكنولوجيا متقدمة مثل؛ الذكاء الاصطناعي، وخير مثال على ذلك؛ اصدار وكالة أسوشييتدبرس AP DAYBOOKS الذي يتضمن أبرز الأحداث الرئيسة، وأهم الأخبار في كل ولاية من الولايات الأمريكية، (www.AP, 2022)

أصبح بإمكان شبكة الإنترنت تغيير المشهد السياسي في المجتمع، فهي توفر للناس، والسياسيين مجالاً حيوياً جديداً للتعامل مع بعضهم بعضاً، ومع الدولة، وبالتالي توسيع مجال المشاركة السياسية، وتعزيز القيم والأنشطة الديمقراطية، فالإنترنت تمثل منتدى مفتوح للحوار السياسي، والتفاعل بين الفاعلين السياسيين، ومجموعات المصالح، والجمهور. وتشكل مصدراً مهماً من مصادر معلومات الجمهور حول مختلف القضايا في المجتمع. (Gainous & Gray, 2016, p 715)

وكشفت احتجاجات "الربيع العربي" الدور الكبير لشبكة الإنترنت في التأثير على الرأي العام، وتغيير مجريات الأحداث، وإسقاط عدة أنظمة سياسية، فقد أسهمت المشاهد، ومقاطع الفيديو للقتلى، والجرحى بنيران الشرطة التونسية التي نقلها نشطاء الإنترنت إلى تأجيج الرأي العام الشعبي وازدياد السخط، وتوسّع رقعة الاحتجاجات. مما أسفر عن أسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في أقل من شهر، وتوالت الأحداث بعدها في ستة أنظمة عربية، فبعد تونس اسقطت الاحتجاجات الشعبية الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وأسفرت عن مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي، وإجبار الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على التنحي، والإطاحة بالرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، وإسقاط الرئيس السوداني عمر البشير. وتميزت احتجاجات الرأي العام هذه بظهور هتاف عربيّ ظهر لأول مرة في تونس، وأنتشر في عدة دول العربية وهو؛

"الشعب يريد إسقاط النظام"، فقد ذاع صيت هذا الهتاف عبر شبكة الإنترنت لصبح مطلباً موحداً للحراك الشعبي العربي، ويمثل تطلعات الرأي العام نحو التغيير.

القيود المحددة لحرية الإنترنت

غالباً ما تسعى النظم السياسية إلى تقييد حرية الإنترنت عبر التشريعات القانونية تحت مسوغات حماية المجتمع من أضرار المحتوى على الإنترنت. بينما يرى المدافعون عن حرية التعبير عن الرأي بأنه لا ينبغي تقييد الجماعة بسبب القلة الذين يسيئون استخدام حرية الإنترنت لإيذاء الآخرين، وينتهكون هذه الحرية عبر نشر التنمر، وخطاب الكراهية، والعنصرية، والإرهاب، فالرأي الأول يرى؛ أن شبكة الإنترنت لا تختلف عن أي وسيط آخر للمعلومات، ومن حق الدول تأكيد سلطتها القضائية، وأن تنظم بطريقة، أو بأخرى جميع أشكال الاتصال، فبنية الإنترنت المتميزة لا تجعلها بمعزل عن القانون، بينما يرى المدافعون عن الحرية بما أن الإنترنت لا تعرف أي حد، فإن البيانات يجب ألا يكون لها حدود، ويجب ألا تقوم الدول بوضعها، لأنها أسهمت في إعادة هيكلة المجتمعات، والحياة. فقد أثبتت الإنترنت أنها آلية رائعة، وسهلة الاستخدام لتعزيز المعرفة، والتعلم في جميع أنحاء العالم، مع الإدراك المثير للجدل بأنه لا توجد سلطة مركزية تضع معايير للمحتوى المقبول على هذه الشبكة. ويرى طرف ثالث أن الإنترنت وسيط دولي، وهناك حاجة للتنسيق، والتعاون بين دول العالم للاستجابة للشواغل العالمية، إذ يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤوليات قانونية، واجتماعية، وأخلاقية. فحرية التعبير تُعد ذات أهمية، وقيمة عليا، ولكن يجب موازنتها مع الاعتبار الذي لا يقل أهمية عن المسؤولية الاجتماعية. (Ferrandiz, 2015, p399)

ازدادت المبادرات لفرض القيود العلنية، أو السرية للحد من حرية استخدام الإنترنت في دول العالم المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. مما أثار مخاوف من الاتجاهات القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تعيد تشكيل حرية التعبير في العصر الرقمي للمجتمعات الشبكية، وتنذر في مستقبل مجهول لحرية التعبير التي هي من حقوق الإنسان الأساسية. مما تقتضي الحاجة لمراقبة منظمّة لمجموعة واسعة من التطورات القانونية، والتنظيمية التي تشكل بطريقة مباشرة، وغير مباشرة مستقبل حرية التعبير على الإنترنت في سياقات محلية وعالمية.

الانتشار السريع لشبكة الإنترنت نتج عنه جهود كبيرة للسيطرة على قوة الاتصال الجديدة هذه، والحد من استخدامها للمعلومات، والاتصالات لأسباب سياسية، وثقافية، وأمنية وغيرها، وأدى أيضا إلى مبادرات قانونية، وتنظيمية لتخفيف الأخطار المرتبطة بهذا الوسيط الجديد ابتداءً من الأخطار على الأطفال، والسرية، وحقوق الملكية الفكرية، وصولاً إلى الأمن القومي. ومن القضايا المهمة التي أثارت المخاوف حول تقييد حرية استخدام الإنترنت الحالات الموثقة عن اعتقالات المدونين، وتصفية أو فلترة المحتوى، وقطع اتصال المشتركين، وزيادة المراقبة على المحتوى. إذ غالباً ما تولد الرقابة الفعّالة نتائج عكسية في ظل نظام ديمقراطي، وخصوصاً عندما يتم استخدام الفلترة والمراقبة على الإنترنت، ومن أبرز محددات وقيود حرية الإنترنت ما يأتي:

1. قطع الإنترنت خلال الأزمات

تعد حرية الإنترنت من القضايا المثيرة للاهتمام بشكل خاص خلال أوقات الحرب، والصراعات السياسية، إذ تلجأ خلالها الحكومات، حتى في الديمقراطيات الليبرالية إلى ممارسة السيطرة باعتبارها خطوة استراتيجية لإدارة الأزمة. ويشكل قطع الوصول إلى الإنترنت من قبل بعض الحكومات، إجراءً متطرفاً، فهذا النوع من التعطيل المتعمد يمثل شكلاً من أشكال الرقابة الأشد تطرفاً على الإنترنت، وتتخذ حالات انقطاع الإنترنت الحكومية عادةً شكل تعتيم كامل للإنترنت، أو حجب لشبكات التواصل الاجتماعي، ومن أساليب الرقابة الأخرى تقييد سرعات الإنترنت بشدة لدرجة أن أي شيء يتجاوز الاتصال البسيط القائم على النص يصبح مستحيلا مثل؛ بث الفيديو المباشر للاحتجاجات، أو انتهاكات حقوق الإنسان. ولا ينتهك انقطاع الإنترنت الحقوق الرقمية للمواطنين فحسب، بل يُعد فعلاً من أفعال التأثير السلبي على حرية التعبير عن الرأي، ويضر باقتصاديات الدول. فقد الحق 373 إغلاقاً رئيسياً للإنترنت الحكومي في 52 دولة، أضراراً بالاقتصاد العالمي بلغت قيمته 35.5 مليار دولار للمدة من 2019 -2022. ويتضمن الجدول رقم 1 معلومات مفصلة عن عدد حالات القطع في كل سنة، وحجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها. (Woodhams & Migliano, 2022)[A]

جدول (1): قطع الإنترنت: عدد الحالات والخسائر الاقتصادية.

السنة	عدد حالات قطع الإنترنت	عدد الدول التي قطعت الإنترنت	الخسائر الاقتصادية مليار دولار	عدد ساعات القطع	الدول الأكثر تضررا
2019	134	22	8.07	19207	العراق 2.3 مليار، السودان، الهند
2020	93	21	4.01	27165	الهند 2.8 مليار، بلاروسيا، اليمن
2021	50	21	5.45	30179	ميانمار 2.8 مليار، نيجيريا، الهند
2022	96	21	17.98	36826	روسيا 15.75، مليار، ميانمار، كازاخستان
المجموع	**373**	**52***	**35.5**	**113377**	

*بعض الدول تكرر قطعها للإنترنت في السنوات الأربع الأخيرة، ومجموعها الفعلي 52 دولة ولهذا؛ فإن جمع تكرار الدول في الجدول يعطي ناتجاً غير واقعي

أبرز حالات قطع الإنترنت كانت في شباط عام 2022، عندما قررت الحكومة الروسية قطع الاتصال بالإنترنت، ومنع الوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعي (Twitter, Facebook, Instagram) بعد بدء العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، وجعلت السلطات الروسية لاحقاً الحظر رسمياً على تلك الشبكات، ضمن حملة لفرض الرقابة على ما ينشر من معلومات عن الحرب. (Access Now, 2022)[A] وقطعت كازاخستان في يناير 2022 الوصول إلى الإنترنت بسبب الاحتجاجات على نقص الوقود التي تحولت إلى أعمال عنف مناهضة للحكومة، وحجبت السلطات الإيرانية الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء البلاد لمدة يوم واحد في مايو 2022 بسبب الاحتجاجات المناهضة للحكومة من جراء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بالبلاد. وقامت السلطات الإيرانية مرة أخرى بتقييد الوصول إلى الإنترنت في سبتمبر، وحجبت Instagram, WhatsApp, للحد من تصاعد الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت بعد وفاة مهسا أميني التي احتجزتها شرطة الآداب لارتدائها الحجاب بطريقة "غير لائقة" كما زعمت الشرطة. وتم قطع التيار الكهربائي في عدد من المدن للحيلولة دون الوصول إلى الإنترنت على غرار حظر التجوال أثناء الاضطرابات. واستمر حظر تويتر في نيجيريا منذ يونيو 2021 إلى 12 يناير2022، بسبب إزالة تغريدة للرئيس محمد بخاري لخرقها قواعد النشر، وتواصل انقطاع الإنترنت في منطقتي تيغراي الإثيوبية، وفي ولاية ساجينغ في ميانمار، والمناطق المجاورة بسبب الحرب الأهلية التي شهدت مآسي إنسانية. واستخدمت السلطة العسكرية في السودان قطع الإنترنت ضمن حملتها لمواجهة الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية، والمناهضة لحكم الجيش، في أكتوبر الماضي. كما تم قطع الاتصال بالإنترنت مرتين في أوائل يناير2022، ومرة أخرى في يونيو، لمنع الاحتجاجات، كما تم تعطيل الإنترنت في السودان 11 مرة في يونيو لمنع الغش في الامتحانات. (www.top10vpn) وفي فبراير 2021 قطعت السلطة العسكرية في ميانمار الإنترنت بعد تصاعد الاحتجاجات المناهضة للانقلاب العسكري. كما منع المجلس العسكري الحاكم الوصول إلى Facebook تحت مبرر الحفاظ على الاستقرار. كما حجب المجلس العسكري شبكات التواصل الاجتماعي خلال النهار، وأغلق جميع وسائل الاتصال بالإنترنت كل ليلة لمدة 72 ليلة متتالية حتى 27 أبريل. وفي أواخر يناير 2021، فرضت الحكومة الهندية قطعاً على الإنترنت في دلهي بسبب توسع احتجاجات المزارعين ضد ثلاثة قوانين زراعية، وبعد تعرض المتظاهرين للضرب بوحشية من قبل الشرطة. (CNN, 2021) وفي مايو 2021، تسبب القصف الإسرائيلي للبنية التحتية للاتصالات في فلسطين - قطاع غزة بالحاق أضرار أدت إلى إغلاق كامل، وجزئي للاتصالات في قطاع غزة. كما أزالت المنصات الرئيسة مثل؛ Facebook و Instagram بموجب سياسات، وخوارزميات مراقبة متحيزة. وفي بداية عام 2021 استخدمت السلطات الأثيوبية قطع الاتصال بالإنترنت وسيلة للسيطرة على نشر المعلومات منذ بداية الحرب الأهلية التي استمرت لأكثر من عام. وفرضت الحكومة الأوغندية تعتيماً على الإنترنت قبل يوم واحد من فتح صناديق الاقتراع للانتخابات الرئاسية في يناير 2021 بعد حظر شبكات التواصل الاجتماعي؛ Twitter, Facebook, WhatsApp, Instagram، قبل يومين من الانتخابات. وشهد عام 2021 عدة حالات أخرى قطع الإنترنت من قبل السلطات الحاكمة في كوبا، أوغندا، بنغلادش، بوركينا فاسو، سوريا، إيران، أرمينيا، كولومبيا، باكستان، الكونغو، زامبيا، وتشاد. (Access

"وعلى مستوى العالم كان تويتر أكثر شبكات التواصل الاجتماعي تعرضا للحظر في عام 2021، إذ بلغت مدة حظره 12370 ساعة من التعطيل المتعمد، وارتبط 75٪ من انقطاع الإنترنت الحكومي بانتهاكات إضافية لحقوق الإنسان، بزيادة تقارب 80٪ مقارنة بعام 2020" (Woodhams & Migliano, 2022)[B] (Now, 2022)[B].

2. فرض الرقابة على الإنترنت

هناك العديد من الأهداف الخاضعة للرقابة على شبكة الإنترنت مثل؛ البريد الإلكتروني، والويب، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومضامين المحتوى مثل؛ خطاب الكراهية، والمواد الإباحية للأطفال، والمقامرة، ومنظمات حقوق الإنسان، والصحافة الإخبارية، ومنصات المعارضة السياسية. ويمكن مراقبة هذه الأهداف باستخدام عدة طرق منها؛ حظر IP وهو؛ أحد أكثر الطرق الأساسية التي تستخدمها الحكومات للرقابة، وتقييد النطاق الترددي الذي يحد ببساطة من مقدار حركة المرور التي يمكن إرسالها عبر الإنترنت. وحظر قائمة الكلمات الرئيسة حيث تقوم الحكومة بإسقاط أي حزم إنترنت تحتوي على كلمات رئيسة معينة مثل؛ احتجاج، تظاهرات، إضراب، ومن أساليب الرقابة الأخرى تصنيف حركة المرور، وهذه الطريقة أكثر تعقيداً لحظر حركة المرور من حظر IP، حيث يمكن للحكومات إيقاف أي ملف يتم إرساله من خلال نوع معين من البروتوكول، بما يمنع نقل ملفات مقاطع الصوت، والصور، الفيديو. (Figliola, 2013, p32)

ولم يعد إنشاء أنظمة التحكم بالمحتوى سائدة فقط في الدول غير الديموقراطية، أو الأنظمة الاستبدادية التي ترغب في السيطرة على الخطاب السياسي، أو حجب آراء، ونقد الخصوم السياسيين، فقد أصبحت تدابير رقابة المحتوى أكثر انتشاراً في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما تتم لعدة أسباب، وأحياناً تُفسر ضمن إطار النوايا الحسنة لحماية المجتمع. وتشير نتائج استطلاع أجرته منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أن العديد من الدول يمكن أن تمارس قدراً من السيطرة، ولكن فقط الأقلية تظهر انتشار مستويات من الرقابة. إن دولاً مثل؛ الصين، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أستراليا كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، قيرغيزستان، المملكة العربية السعودية، وأوزبكستان ليست سوى عدد قليل من البلدان التي نفذت نظم وطنية للفلترة، أو شرعت قوانين للموافقة على ممارسة التصفية أو الفلترة. وفي المجتمعات الديموقراطية، تكون قضايا؛ حماية الطفولة، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، والطبع والنشر، وخطب الكراهية، والتشهير وحماية الخصوصية، أساساً لتصفية الإنترنت، أو التحكم في المحتوى في بعض الأحيان. ولا تمثل فلترة الإنترنت لمثل هذه الأغراض تهديداً كبيراً لحرية التعبير، كما هي في الحجب المتعمد للخطاب السياسي، أو للمعلومات والاتصالات لأقليات اجتماعية معينة، وهناك تباين في تبني مثل هذه الآراء، وهناك من يرى أن حرية التعبير تمثل حقاً مطلقاً ذا أهمية أساسية. (www.U.S. Department of State, 2010)

وهناك رقابة مستمرة لمعلومات شبكات التواصل الاجتماعي لأغراض مختلفة، على سبيل المثال؛ تخضع المدونات والمعلومات الأخرى باستمرار للمراقبة كونها وسيلة لجمع المعلومات

عن سمعة الشركة، وعلامتها التجارية، حيث تتم في هذه الأنواع من التطبيقات مراقبة المعلومات الناتجة عن الوسائط الاجتماعية بشكل مستمر. ويعتمد تحليل المعلومات على مجموعة واسعة من المصادر، والوسائط، التي تمتاز ببيانات كبيرة الحجم، وعالية السرعة مثل؛ تحليل ملايين الرسائل التي تنشر كل يوم على Twitter، ومجموعة كبيرة، ومتنوعة من أنواع البيانات المختلفة، مما يؤهل هذا النوع من الإمكانات تطبيق باسم البيانات الضخمة، يقوم بالمراقبة المستمرة للمعلومات المحوسبة مع القدرة على التحقق من جودة، وصحة هذه المعلومات. (Spangler, & *et al.* 2009, p247) وكشفت صحيفة الواشنطن بوست في شهر حزيران عام 2013 عن برنامج حكومي سري تديره وكالة المخابرات الأمريكية لمراقبة البيانات على شبكة الإنترنت أطلق عليه برنامج بريزم، وأثارت عملية الكشف عن" بريزم" المخاوف في أوساط الرأي العام الأمريكي حول اتساع هذه الأنظمة، ونطاق وصولها لحياة المواطنين، .(www.aljazeera.net, 2015) ومن أبرز التحديات الخطيرة التي واجهتها شبكة الإنترنت خلال عام 2013 هي فرض الرقابة عليها رغم انطلاق تأكيدات أمريكية رسمية سابقة من وزارة الخارجية الأمريكية بأهمية المحافظة على حرية الإنترنت، تلك الأحداث كشفت تناقض الأطروحات الأمريكية التي تطالب بحرية كاملة في استخدام الإنترنت من جهة بينما قامت عملياً بانتهاك تلك الحرية.

3. تقييد حق الوصول إلى الإنترنت

إن حق الوصول إلى شبكة الإنترنت شرط مسبق للتمتع بحرية الإنترنت، مهما كان شكل تعريفها، وهناك اختلاف قائم بين الدول حول ما إذا كان الأفراد يملكون حق التمتع بالوصول إلى الإنترنت. ويرى بعض الخبراء أن الوصول إلى الإنترنت بمثابة حق، في حين يعدّه آخرون على أنه امتياز. فقد ذكرت فنلندا، على سبيل المثال؛ إن امتلاك خط اتصال بقوة 1MB واحد ميغا بايت هو حق إنساني أساسي للمواطنين الفنلنديين. كذلك يرى المجلس الدستوري الفرنسي أن الوصول إلى الإنترنت حق قانوني،(Voitsikhovskyi, *et al.* 2021, p12) بينما لا ترى الولايات المتحدة القدرة على الاتصال بالإنترنت حقاً، إذ تعد الاتصال بالشبكة سلعة سوقية مثلها مثل أية سلعة أخرى، بدلاً من اعتبار هذا الأمر حقاً من حقوق الإنسان. فمن لا يتمكن من تحمل كلفة الاتصال بالإنترنت، يبقى مفصولاً عن الخط، أو يبقى معتمداً على المواقع المتوفرة للعموم في المكتبات والكليات. وبغض النظر عما إذا اعتبر الوصول إلى الإنترنت حقاً أو امتيازاً، فإن له أيضاً تداعيات تقود إلى خسارة الحق. إذ يضع قانون الاقتصاد الرقمي للمملكة المتحدة نظام استجابة متدرجة، يستطيع بموجبه أن يوقف حسابات المستخدمين في حال اتهموا بانتهاك متكرر لحقوق النشر على الإنترنت، (Cusack, 2011, p6) وكذلك الأمر بالنسبة لهادوبي HADOPI وهو وصف مختصر لقانون الدولة في فرنسا الذي يعزز توزيع، وحماية الأعمال الإبداعية على الإنترنت الذي نص على فصل خط الإنترنت عن المستخدمين بعد ثلاثة اتهامات بارتكاب انتهاك للقانون (Arnold, *et al*. 2014, p7) وحتى الدول التي تؤكد على حق الوصول إلى الإنترنت تقوم بموازنة هذا الحق مقابل اعتبارات أخرى منها حماية أصحاب الملكية الفكرية، تلك الموازنة التي تمثل المفتاح إلى المفاهيم المختلفة لحرية الإنترنت. (Bambauer, 2010, p6)

4. هواجس انتهاك حقوق الأفراد والجماعات

تزايد هواجس الدول من أضرار شبكة الإنترنت، أدى إلى تباين مواقف الدول بين حرية التعبير، وحق الوصول إلى المعلومات، إذ ترى بعض الدول من المحتمل أن تلحق المواد المنشورة على شبكة الإنترنت أضراراً بحق الأفراد مثل؛ تشويه السمعة، أو انتهاك حقوق الجماعات مثل؛ الأقليات الدينية، أو الاثنية أو العرقية، أو حتى إلى القيم المجتمعية. وترى الولايات المتحدة أن التبادل الحر للمعلومات يحظى بأهمية كافية ليكون بديلاً عن العديد من الهواجس، فمواد الدستور الأمريكي تحمي المجتمع من نشر خطاب الكراهية، والمواد الإباحية، وتحمي كل من فرنسا، والمانيا حق التعبير غير المقيد، ولكنهما تمنعان نشر الأحاديث التي تثير الكراهية على الإنترنت فمثلا؛ تفرض بعض الدول على شركة غوغل أن تضع برامج لتصفية، وحذف المواقع التي تبث الأحاديث المثيرة للكراهية من نتائج بحثها. (Morozov, 2012, p77)

5. السيطرة الأمريكية على الإنترنت

هناك اختلاف قائم بين الدول حول من يجب أن يسيطر على حرية الإنترنت، وكيف يجب تطبيقها؟ محاولات السيطرة على الإنترنت قديمة بقدم الشبكة التجارية. فقد أنشأت الولايات المتحدة البنية الأساسية الأولية لشبكة الإنترنت، وهي تحتفظ بمستوى سيطرة أساسي على أعمالها من خلال العلاقة القائمة بين وزارة التجارة الأمريكية، وشركة آيكان للإنترنت (ICANN) Internet Corporation for Assigned Names and Numbers، وهي الشركة التي تدير نظام أسماء المواقع على شبكة الإنترنت ومهمات أخرى، وقد عارضت الولايات المتحدة جهوداً دولية لنقل وظائف آيكان (ICANN) إلى هيئات أخرى بصورة جزئية، بمبرر أن إخضاع الإنترنت للمراقبة الدولية قد يضعف الحرية، ولا سيما حرية التعبير، بينما تسعى دول أخرى للحصول على دور أكبر في عملية اتخاذ القرار حول البروتوكولات، والمعايير الأساسية للشبكة، للحيلولة دون حصر الشبكة ضمن مفاهيم أميركية حول التوازن الملائم بين المتطلبات المختلفة كالأمن، والخصوصية، والتعبير غير المقيّد. مما أدى ذلك إلى خلافات حادة في منتديات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS، والى إنشاء هيئات استشارية مثل؛ منتدى حوكمة الإنترنتIGF، لذلك لم تعد الدول تختلف حول ما يُشكِّل حرية الإنترنت فحسب، بل تختلف أيضاً حول كيفية تحقيق ذلك في الممارسة. (Powell, 2004, p5)

الخاتمة

تمثل حرية الوصول إلى الإنترنت حقاً من حقوق الإنسان المدنية الذي يجب أن يُنظر إليه ضمن سياق المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي تعزيز هذا الحق وحمايته عالمياً، رغم التباين في وجهات النظر بين الدول حول طبيعة هذا الحق، إذ ترى بعض الدول أن المفاهيم والأفكار الكامنة وراء طروحات السياسة الخارجية للولايات المتحدة حول حرية الإنترنت، تهدف إلى توظيفها لتكون عنصر قوة لسياسة تعزيز المصالح الأمريكية. وهذه المفاهيم لا تخلو من دوافع سياسية تجاه بعض النظم السياسية في العالم، وأن أبرز القيود المحددة لحرية استخدام الإنترنت خلال الأزمات هي؛ قطع الإنترنت، وفرض الرقابة على الإنترنت، وتقييد حق

الوصول إلى الإنترنت، وهواجس انتهاك حقوق الأفراد والجماعات، إضافة إلى السيطرة الأمريكية على الشبكة. وقد أثبتت عدة أحداث سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعسكرية في دول العالم قوة، وتأثير شبكة الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الرأي العام، لذلك تسعى بعض النظم السياسية في العالم إلى قطع الإنترنت خلال الأزمات لتجنب ردود فعل الرأي العام، وقد شهد العالم منذ بداية عام 2022 ولغاية نهاية الربع الثالث منه، قيام 21 دولة بتنفيذ 96 حالة قطع حكومي متعمد للإنترنت لمواجهة احتجاجات، أو تظاهرات أو صراعات سياسية، أو نزاع مسلح. وهو ما يشير إلى تزايد حالات قطع الإنترنت خلال تلك الأحداث في العالم، وتدل هذه المؤشرات على تزايد انتهاكات حرية استخدام الإنترنت في الأزمات، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان. وقد خلصت الدراسة إلى أن حرية الإنترنت خلال الأزمات، غالبا ما تنتهك، وذلك بفرض قيود مؤثرة للحد منها، وبمبررات متعددة تلجأ إليها النظم السياسية الحاكمة التي تضفي على فرض تلك القيود المشروعية القانونية، وتحت مسوغات حماية المجتمع، والسلم الأهلي، وتكرار حالات قطع الإنترنت في 52 دولة خلال الأربع سنوات الأخيرة، مؤشر سلبي على تقييد حرية الإنترنت خلال الأزمات، وانعكاس تداعيات ذلك التقييد على حرية التعبير عن الرأي، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير عن الرأي العام.

التوصيات

في ضوء ما اشتملت عليه الدراسة من نتائج فقد تم التوصل إلى التوصيات التالية:

1. إن حرية استخدام الإنترنت هي حق لكل شخص يعيش على هذا الكوكب، ونظراً لما تمثله هذه الحرية من دور في تحقيق تطلعات الأفراد والجماعات بالحفاظ على حرية الرأي، ولمنع التعدي على حقوق الإنسان، فإن الضرورة تقتضي تبني تشريع دولي يكفل الحفاظ على هذا الحق لمنع تغوّل الحكومات من قيامها بمصادرة حق الشعوب في التعبير عن آرائهم بالمنع أو إيقاف الخدمة أو فرض الرقابة المشددة خلال الأزمات التي تحدث في مختلف دول العالم.
2. إن حرية التعبير قيمة عليا من القيم الإنسانية، وحتى لا تبقى هذه الحرية تعاني من مستقبل مجهول في العصر الرقمي للمجتمعات الشبكية، تقتضي الحاجة مراقبة أممية منظمّة للتطورات القانونية، والتنظيمية التي تشكل بطريقة مباشرة، وغير مباشرة مستقبل حرية التعبير على الإنترنت في العالم بشكل يتوافق مع المسؤولية الاجتماعية في حياة الشعوب.
3. قيام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإصدار قرار بتقييد تصدير تقنيات الحجب والرقابة على الإنترنت إلى الدول التي لها سجل في انتهاكات حقوق الإنسان، وتقويض حرية استخدام الإنترنت.

References

- Access Now (2022)[A] Digital rights in the Russia-Ukraine conflict, https://www.accessnow.org/digital-rights-ukraine-russia-conflict/

- Access Now (2022)B *THE RETURN OF DIGITAL AUTHORITARIANISM Internet shutdowns in 2021*, https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2022/05/2021-KIO-Report-May-24-2022.pdf
- Al Debaisi, A. (2022) Digital Media and Artificial Intelligence Challenges, Dar Al Massira, Amman.
- AP (2022) https://www.ap.org/media-solutions/events planning/daybooks.
- Arnold, M. A. Darmon, E. Dejean, S. & Penard, T. (2014). Graduated response policy and the behavior of digital pirates: Evidence from the french three-strike (hadopi) law. *Available at SSRN 2380522*.
- Atkinson, R. D. & McLaughlin, M. (2020). *Freedom Is Not Free License: Freedom House's Flawed Measurement of "Internet Freedom"*. Information Technology and Innovation Foundation.
- Bambauer, D. (2010). Defining Internet Freedom, U.S. Department of State / June 2010 Volume 15 / Number 6 http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html
- Bergman-Rosamond, A. Gammeltoft-Hansen, T. Hamza, M. Hearn, J. Ramasar, V. & Rydstrom, H. (2022). The case for interdisciplinary crisis studies. *Global Discourse*, *12*(3-4), 465-486.
- Burdiak, P. A. V. L. O., & Szalai, A. N. I. K. Ó. (2021). Freedom of expression online and internet censorship: regulatory approaches of the United Nations and the council of Europe.
- Carr, M. (2013). Internet freedom, human rights and power. *Australian Journal of International Affairs*, *67*(5), 621-637.
- Cerda, A. (2013). Internet Freedom is Not Enough: Towards an Internet Based on Human Rights. *SUR International Journal on Human Rights*, *10*(18).
- (CNN, 2021) https://edition.cnn.com/2021/02/01/asia/india-internet-cut-farmers-intl-hnk/index.html

- Cusack, N. (2011). Is the Digital Economy Act 2010 the most effective and proportionate way to reduce online piracy? *European Intellectual Property Review*, *32*, 559.
- Ferrandiz, I. I. (2015). Confronting the Internet's Dark Side: Moral and Social Responsibility on the Free Highway by Raphael Cohen-Almagor: (New York: Cambridge University Press, 2015).
- Figliola, P. M. (Ed.). (2010). *US initiatives to promote global Internet freedom: Issues, policy, and technology*. DIANE Publishing.
- Figliola, P. M. (2013). Promoting Global Internet Freedom: Policy and Technology (Vol. 23). Congressional Research Service.
- Freedom House. (2009). *Freedom on the Net: A Global Assessment of Internet and Digital Media*. Washington, DC: Freedom House.
- Gainous, J. Wagner, K. & Gray, T. (2016). Internet freedom and social media effects: democracy and citizen attitudes in Latin America. Online information review.
- Hellegren, I. (2020). Crypto-Discourse, Internet Freedom, and the State. In *Oxford Research Encyclopedia of Communication*. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228613.013.887
- Ibrahim, S. (1993) Crisis, Elites, and Democratization in Arab World, *Middle East Journal*, Vol.27, No.2, Spring.
- Internet World Stats (2020). http://www.internetworldstats.com/stats.htm
- Jaiswal, N. & Mason, A. (2018). 5G: continuous evolution leads to quantum shift. Available on line, 14 Jan 2018. https://www.telecomasia.net/content/5g-continuous-evolution-leadsquantum-shift
- Jorgensen, R. (2001). Internet and Freedom of expression. *Sweden: Raoul Wellenberg Institute*.

- Kalathil, S. (2010). Internet Freedom: A Background Paper. *prepared for the Aspen Institute International Digital Economy Accords (IDEA) Project*.
- Kaye, D. (2022). Online Propaganda, Censorship and Human Rights in Russia's War Against Reality. *American Journal of International Law*, *116*, 140-144.
- Kellerhals, Merle David Jr. (2010). ―US Treasury Opens Internet Exports to Iran, Sudan, Cuba.‖ America.gov, 12 March, .
- Leiner, B. M. Cerf, V. G. Clark, D. D. Kahn, R. E. Kleinrock, L. Lynch, D. C. ... & Wolff, S. (2009). A brief history of the Internet. *ACM SIGCOMM Computer Communication Review*, *39*(5). 22-31.
- Meng, F. Xiao, X. & Wang, J. (2022). Rating the crisis of online public opinion using a multi-level index system. *arXiv preprint arXiv:2207.14740*.
- Morozov, E. (2012). *The net delusion: The dark side of Internet freedom*. PublicAffairs.
- Noura, M. Atiquzzaman, M. & Gaedke, M. (2019). Interoperability in internet of things: Taxonomies and open challenges. Mobile Networks and Applications, 24(3), 796-809. https://link.springer.com/article/10.1007/s11036-018-1089-9
- Pew Research Center. (2014). The internet of things will thrive by 2025. 14 March. Available at: www.pewinternet.org/2014/05/14/internet-of-things/.
- Powell, M. K. (2004). Preserving Internet freedom: Guiding principles for the industry. *J. on Telecomm. & High Tech. L.*, *3*, 5.
- Ritonga, Y. P. (2022). *Undermining Freedom of Internet in China: An International Human Rights Perspective* (Doctoral dissertation, Universitas Muhammadiyah Yogyakarta).

- Shen, F. (2017). Internet use, freedom supply, and demand for internet freedom: A cross-national study of 20 countries. *International journal of communication*, *11*, 22.
- Schreiner, T. (2018). Information, opinion, or rumor? The role of Twitter during the post-electoral crisis in Côte d’Ivoire. *Social Media+ Society*, *4*(1). 2056305118765736.
- Spangler, S. Chen, Y. Proctor, L. Lelecu, A. Behal, A. He, B. & Davis, T. (2009). COBRA – mining web for corporate brand and reputation analysis. *Web Intelligence and Agent Systems* 7(3). 243–254.
- UNCTAD. (2021). Digital Economy Report, United Nations Conference on Trade and Development, p 46.
- https://unctad.org/system/files/official-document/der2021_en.pdf
- UN Human Rights Council. 2012. *The promotion, protection and enjoyment of human rights on the Internet*.
- www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session20/Pages/ResDecStat.aspx.
- U.S. Department of State. (2010). Defining Internet Freedom / Volume 15 / Number 5 - June 2010 http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html.
- Voitsikhovskyi, A. Bakumov, O. Ustymenko, O. & Syroid, T. (2021). THE RIGHT OF ACCESS TO THE INTERNET AS FUNDAMENTAL HUMAN RIGHT GIVEN THE DEVELOPMENT OF GLOBAL INFORMATION SOCIETY. *Revista De Direito, Estado e Telecomunicacoes*, *13*(1).
- Woodhams, S. & Migliano, S. (2022)[A] Internet Shutdowns: Economic Impact 2019-2022. https://www.top10vpn.com/research/cost-of-internet-shutdowns/

– Woodhams, S. & Migliano, S. (2022)[B] Internet Shutdowns: Economic Impact 2021. https://www.top10vpn.com/research/cost-of-internet-shutdowns/2021/